



تعظيم موارد التنمية الحضرية للمدن والتنمية المستدامة

أ.م.د. حسين أحمد الشيدي

د. وضاح عبد الصاحب الموسوي

الباحث يعقوب هادي عبد الرضا

مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا/ جامعة بغداد

الملخص:

يهدف البحث الى تسلیط الضوء على مفهومي التنمية الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة ومؤشراتها فضلا عن مفهوم الموارد وتصنيفاتها وموارد المنطقة الحضرية.

وتکمن مشكلة البحث بوجود قصور معرفي في مدى إدراك العتبات المقدسة لموارد مدينة كربلاء المقدسة واليات تعظيمها واستدامتها من خلال مشاريعها.

وارتكز البحث في منهجه على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق هدف البحث معتمدا في الجانب النظري على مصادر كثيرة ومتعددة فضلا عن الدراسات المتخصصة السابقة للوصول الى تعميمات بشأن مفاهيم التنمية المستدامة في المناطق الحضرية وكيفية تنمية مواردها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الحضرية، تعظيم الموارد، المدن، التنمية المستدامة.

Abstract:

The research aims to shed light on the concepts of urban development and sustainable urban development and their indicators, as well as the concept of resources, their classifications, and the resources of the urban area. The problem of the research lies in the presence of a cognitive deficiency in the extent to which the holy shrines understand



the resources of the holy city of Karbala and the mechanisms for maximizing and sustaining them through their projects.

The research was based in its methodology on the descriptive analytical approach in achieving the research goal, relying in the theoretical aspect on many and multiple sources as well as previous specialized studies to reach generalizations regarding the concepts of sustainable development in urban areas and how to develop their resources.

Keywords: Urban development, resource optimization, cities, sustainable development.

١-١ المقدمة:

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بوجود قصور معرفي في مدى إدراك العتبات المقدسة لموارد مدينة كربلاء المقدسة والبيات تعظيمها واستدامتها من خلال مشاريعها.

هدف البحث: تسليط الضوء على مفهومي التنمية الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة ومؤشراتها فضلاً عن مفهوم الموارد وتصنيفاتها وموارد المنطقة الحضرية.

فرضية البحث: ان ضمان تحقق ملائمة مكانية لاستثمارات العتبات من حيث الحجم والنوع والامكانات التنموية سيؤدي الى احداث تغيرات ايجابية تنموية مستدامة للمركز الحضري لمدينة كربلاء المقدسة.

منهجية البحث: ارتكز البحث في منهجه على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق هدف البحث معتمداً في الجانب النظري على مصادر كثيرة ومتعددة فضلاً عن الدراسات المتخصصة السابقة للوصول الى تعميمات بشأن مفاهيم التنمية المستدامة في المناطق الحضرية وكيفية تنمية مواردها، ليتم الخروج بعدها بمؤشرات الاطار النظري لاستخدامها في الدراسة العملية لمنطقة الدراسة (مدينة كربلاء المقدسة).



٢-١ الموارد:

عرف مفهوم الموارد على انه "جميع ما يقوم به الانسان بأدراك وتقدير منفعته من البيئة وأعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض اشباع حاجة معينة او مطلب معين" (بكري، واخرون، ١٩٨٩، ص ٢٧)، وقد قسم على اساسين هما (حسن، ١٩٨١، ص ٢٥):-

١. الاساس البيئي للأشياء والتي يمكن ان تقدم فائدة للإنسان وتساعده على البقاء، وتسمى بالموارد الطبيعية.
٢. الاساس الثاني فهو الانسان نفسه، وبما يقوم به من فعاليات ونشاطات في سبيل الحصول على الموارد الطبيعية والاستفادة منها، وهذا ما يسمى بالموارد البشرية.

ولا يمكن في كل الاحوال ان يكون لأي من هذين النوعين من الموارد اي تأثير او ان يسمى موردا بالمعنى الاقتصادي مالم يكون هناك تفاعلا بينهما، حيث تبقى الموارد الطبيعية ساكنه على العموم مالم يمسه الانسان والذي يعتبر العامل المتغير في هذه المعادلة والذي تدفعه عادة متطلباته الحياتية فضلا عن امكاناته وقراراته العالية في التعامل مع الموارد الطبيعية المتوفرة (حسن، ١٩٨١، ص ٢٥).

وتختلف الموارد من حيث تصنيفها باختلاف الاسس التي على اساسها تقسم الموارد والغرض الذي من اجله قسمت تلك الموارد ، كما انها تختلف باختلاف الزاوية التي درست من خلالها فالزاوية التي ينظر الاقتصادي منها للموارد تختلف عن تلك التي ينظر لها المخطط للموارد وهكذا لباقي الاختصاصات، ويمكن تصنيفها الى الاتي:-

اولا: الموارد الطبيعية وتصنف الى الآتي (حمد، ٢٠٠٧، ص ٢٨):-

١. التوزيع الجغرافي
 - موارد محلية:- والتي يمكن ان تتوارد على مستوى القرية او المدينة او المحافظة.
 - موارد اقليمية:- والتي يمكن ان تتوارد على مستوى الاقليم او المنطقة الادارية.
 - موارد وطنية:- والتي يمكن ان تتوارد على مستوى الدولة.



• موارد دولية :- والتي يمكن ان توجد مع عدد من الدول او في جميع الدول.

٢. الاستدامة

• موارد متعددة:- وتختلف ايضا باختلاف طبيعتها الخاصة و طبيعة تنظيم الانسان لعمليات استغلالها، ويمكن زيادتها من خلال جهود الانسان مثل (جهود استخدام اساليب الهندسة الوراثية المتنوعة في رفع انتاجية المحاصيل الزراعية وتحسين السلالات)، وهذا يتطلب تكاليف قد تكون كبيرة على المدى القصير او الطويل فضلا عن تكاليف بيئية اضافية كون ان اجمالي القدرات البيئية للأرض ثابتة في المقدار (Johnston,1992,p94).

• موارد غير متعددة:- ايضا تختلف هذه الموارد من حيث عدم التجدد من خلال طبيعتها الخاصة باعتبار قلة وجودها في الطبيعة مثل المواد المعدنية، او لا يمكن تجدها بسبب اهمال الانسان واسرافه في استغلالها.

٣. التكوين: وتقسم الى موارد عضوية وغير عضوية ومشتركة.

٤. العائدية والملكية: وتقسم الى موارد عامة وخاصة.

ثانيا: الموارد البشرية

لقد عرفت الموارد البشرية على انها مجموعة الطاقات البشرية التي تستخدم لاستغلال الموارد الاقتصادية والتي ان حصل التكامل في الاعداد البشري اصبح من السهولة زيادة القدرة التنموية في استغلال راس المال (المعموري, ٢٠٠٦, ص ٢٨ - ص ٣٠).

ثالثا: الموارد الاقتصادية

وتعرف على انها الموارد التي تبحث وتدرس العلاقة بين المجتمع الانساني من ناحية وبين البيئة الطبيعية له من ناحية اخرى من نواحي نشاط ذلك المجتمع المنصرف الى انتاج السلع والخدمات التي تؤدي الى تحقيق منفعته، وهي نتاج المعرفة الانسانية وما يمكن ان يترتب عليها من ابتكارات وتطورات وتنظيمات في المجالات الانتاجية المختلفة والذي يسفر عن انتاج موارد جديدة تساهم في سرعة وفاعلية العملية الانتاجية المستقبلية، فضلا عن

انها تمثل كل ما على سطح الارض وما تحتها من هبات الهيه يمكن استغلاله بطريقه او بأخرى لخدمة المجتمع

الانسانى، ويمكن تقسيمها الى الآتى(حمد، ٢٠٠٧، ص ٢٦-٢٧):-

١. تقسم من حيث اماكن وجودها الى:-

- موارد موجودة في أماكن كثيرة
- موارد يقتصر وجودها على أماكن قليلة
- ينعدم وجودها في الأماكن أخرى

٢. تقسم من حيث عمرها الى:-

- موارد ناضبة كالنفط والمعادن
- وموارد متتجدة كال المياه والثروة البشرية والحيوانية

٣. تقسم من حيث طبيعتها الى:-

- الموارد البشرية:- يقصد بها جميع الجهدات التي يبذلها الإنسان لغرض إنتاج السلع والخدمات.
- الموارد الطبيعية:- يقصد بها كل الموارد التي على سطح الأرض او ما تحتها والذي يمكن استغلاله في الإنتاج (الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية والأمطار والرياح والمناخ).
- رأس المال:- يقصد به تلك الموارد التي انتجها الإنسان لإعانته في الإنتاج (كالآلات والمعدات والمباني والجسور والطرق ... الخ).

١-٣ التنمية المستدامة:

يعد تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٨٧، استراتيجية عالمية لتحقيق تكافؤ في التنمية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية حيث يعتبر الولادة الحقيقة لهذا المفهوم والذي دمج لأول مرة بين الأبعاد (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) في تعريف واحد حيث عرفها على أنها "تنمية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"(غضبان،



٢٠١٤، ص ٣٩)، وفي عام ١٩٩٢ فقد اسفر اعلان ريو (Rio) عن تقديم عدة مبادئ لتوجيه التنمية المستقبلية وتحقيق متطلبات السكان التي تعتبر من الحقوق الرئيسية والواجب الاهتمام بها فضلاً عن مسؤولياتهم في حماية البيئة ويمكن تلخيص هذه المبادئ بالاتي (فرانك، ٢٠١٨، ص ٥) :-

المبدأ الأول: يقع البشر في جميع الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم ان يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

المبدأ الثاني: وفقاً لميثاق الامم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي، فإن للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقاً لسياستها البيئية والانمائية ، شريطة ان لا تسبب أضراراً لبيئة دول اخرى .

المبدأ الثالث: يجب اعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف الاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

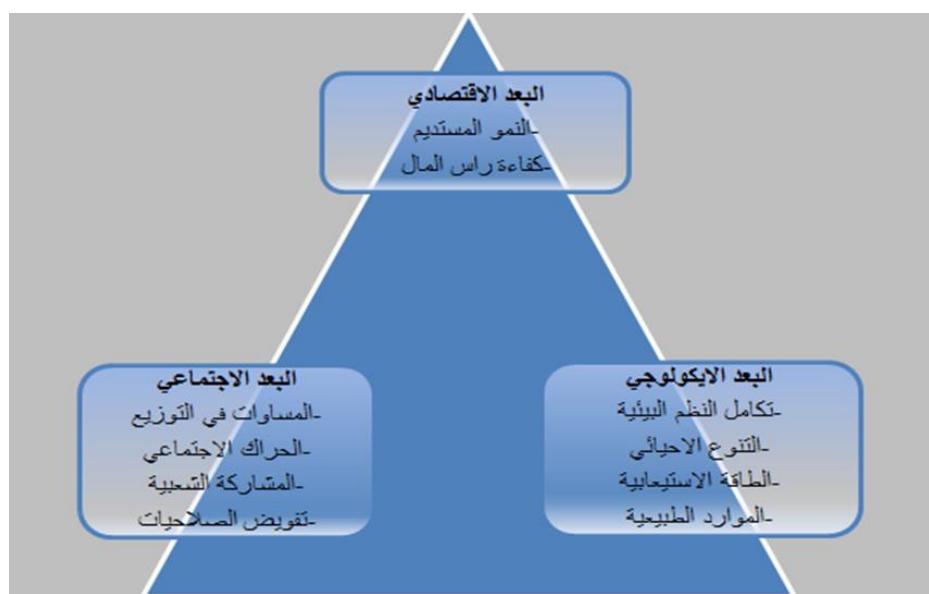
وكما للتنمية المستدامة مبادئ فأن لها ابعاداً اطلق عليها مسمى المنظومات لما يمتلكه كل من هذه الابعاد على عدد من العناصر كما في الجدول (1)، حيث ترتبط تلك الابعد وتتفاعل وتتقابل في ما بينها في اطار تكاملي يتسم بالضبط والترشيد للموارد والاسكال (1,2,3) تبين ذلك (غنيم، وابو زنط، ٢٠١٠، ص ٣٩ - ص ٤٠).

الجدول (1) يبين الابعد الرئيسية للتنمية المستدامة

المنظومة الاقتصادية	المنظومة الاجتماعية	المنظومة البيئية
النمو الاقتصادي المستدام	المساوات في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة راس المال	الحرك الاجتماعي	الطاقة
ابداع الحاجات الاساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

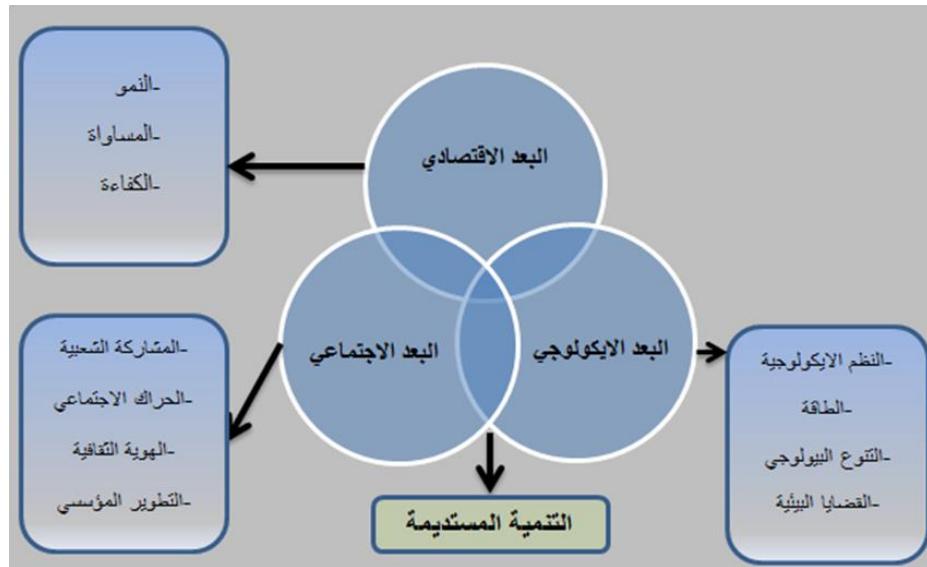


المصدر: عثمان محمد غنيم، وماجدة ابو زنط ، "شكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة " ، دراسات: مجلة علمية- الجامعة الاردنية ، عمان، الاردن، مجلد ٣٥ ، العدد ١، ٢٠٠٨ ، ص ١١٧.



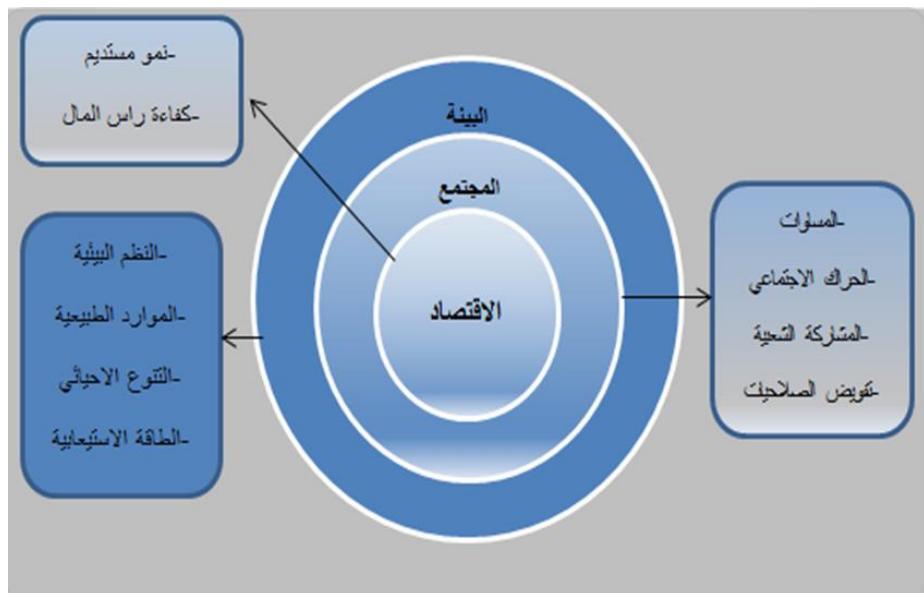
شكل (1) يبين ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة

المصدر: عثمان محمد غنيم، وماجدة ابو زنط، "التنمية المستدامة: فلسقتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها" ، دار الصفاء- عمان، الاردن ٢٠١٠ ، ص ٤١.



شكل (2) يبين تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة

المصدر: عثمان محمد غنيم، وماجدة ابو زنط، "التنمية المستدامة: فلسقتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها"، دار الصفاء-عمان ، الاردن، ٢٠١٠، ص ٤٢.



شكل (3) يبين تكامل ابعاد عملية التنمية المستدامة

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط ، "التنمية المستدامة: فلسفتها، واساليب تخطيطها، وادوات قياسها" ، دار الصفاء-عمان ، الاردن، ٢٠١٠، ص ٤٢.

٤- التنمية الحضرية المستدامة:

تعرف المنطقة الحضرية (المدينة) على انها المنطقة التي تحصل فيها تنمية حضرية مستدامة وتتركز لها وصف بأنه الاكبر ضمن النطاق الحضري الذي يميزها، فضلا عن امتلاكها الى مركزا تاريخيا رئيسيا وضواحي مجاورة تقع ضمن حدود نطاقها الحضري(ميا، ٢٠١٤ ، ص ٣٧).

ومن هنا نفهم بان التنمية الحضرية المستدامة تعتبر المقاربة الاستراتيجية المتكاملة والهادفة الى تحسين نوعية الحياة الحضرية، سواء كان في الناحية العمرانية من خلال التخطيط والتصميم الامثل للمدينة لخلق بيئة امنة، وفي الناحية الاقتصادية من خلال الارتقاء بالاقتصاد المحلي لتحقيق زيادة جانبية المدينة، وفي الناحية



الاجتماعية من خلال ترجمة طموحات السكان وظروفهم بشكل صادق، ومن الناحية البيئية من خلال تقليل الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة الطبيعية، اي انها "التنمية التي تهدف الى خلق مدن مستدامة"(غضبان، ٢٠١٤ ، ص ٧٠)، فضلا عن انها تهدف الى التغلب على الشتات الاداري والمكاني عن طريق صياغة القرارات السياسية الحضرية والمحلية، واستثمارها بالبعد المكاني من خلال صياغة علاقات بين البناء العمودي والاقفي الذي يتخذ مكانه على الارض، ويرتبط بالقطاعات المختلفة الاخرى مثل البنى التحتية وغيرها من الخدمات الحضرية، لذلك فان هناك حاجة لمجموعة العمليات التنظيمية الاستراتيجية لكي يتم دمجها في عمليات اتخاذ القرار من خلال ادارة حضرية رشيدة والذي يتوقف اساسا على نوعية مخططات التنمية التنظيمية والتي لابد ان تعمل وفق مبادئ التنمية الحضرة المستدامة(ميا، ٢٠١٤ ، ص ٢٩).

٤-١ مبادئ التنمية الحضرية المستدامة:

تضمن مؤتمر الارض في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ مجموعة من المبادئ الاساسية للتنمية الحضرية للمناطق المستدامة والتي وقع عليها ١٨٠ رئيس دولة او حكومة، تمثلت في ستة مبادئ من المفترض ان تسعي تلك المبادئ الى تحقيق التنمية المستدامة في المدن ومرافقها من احياء ومباني ومرافق حيوية حضرية اخرى وبالتوافق مع الاختلافات الاقليمية وفق اولويات كل مبدأ من مبادئ التنمية الحضرية المستدامة وهي باختصار كما يأتي (ميا، ٢٠١٤ ، ص ٣٠):-

- مبدأ الكفاءة الاقتصادية
- مبدأ العدالة الاجتماعية
- مبدأ الاستدامة البيئية
- مبدأ التخطيط على المدى الطويل
- مبدأ الشمولية (العالمية والعلاقة مع المحلة)
- مبدأ الحكم الرشيد



١-٤-٢ ابعاد التنمية الحضرية المستدامة:

من خلال البحث في ادبيات التنمية الحضرية المستدامة فإننا نجد ان الاعلاب يشير الى انها تتمية ثلاثة ابعاد تمثلت بالأبعاد الرئيسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلا عن بعده هو البعد (المؤسسي) والذي يمثل جهة القرار (ديب ومهنا، ٢٠٠٩، ص ٣-٦)، وكذلك قام معهد جوسلين الامريكي للمجتمعات المستدامة بتطوير بعدها خامسا يضاف الى ابعاد التنمية الحضرية المستدامة للمدن وهو البعد (التقني)، ويمكن تلخيص هذه الابعاد بالاتي:-

١. البعد البيئي للاستدامة

يعد الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية هو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث ان كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الارضية تمثل مرتكز ذلك الاهتمام، فضلا عن عامل الاستنزاف البيئي الذي يعبر عنه بأنه أحد اهم العوامل التي تعارض تحقيق التنمية المستدامة، مما يستوجب حماية تلك الموارد وإدارتها بأسلوب يضمن استمراريتها لزمن اطول.

٢. البعد الاجتماعي للاستدامة

في هذا البعد يتوجه المختصين الى الاهتمام بحق الانسان بالعيش في بيئه نظيفة وسلامة، يمكنه ممارسة جميع الانشطة التي يحتاجها مع ضمان امكانية حصوله على نصيه الكافي والعادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية والبيئية وامكانية استثمارها بما يخدم حاجاته الاساسية من دون ان يقلل ذلك من فرص الاجيال القادمة بها.

٣. البعد الاقتصادي للاستدامة

تعد البيئة القاعدة الاساسية للتنمية باعتبارها كيان اقتصادي متكامل حيث ان اي استنزاف لمواردها او احداث تلوث لها ينعكس مستقبلا بصورة تقلل من فرص تتميتها، فضلا عن ان العمل بالمنظور الاقتصادي بعيد المدى سيؤدي الى حل المشكلات التي تقف عائقا في توفير الجهد والمال والموارد.



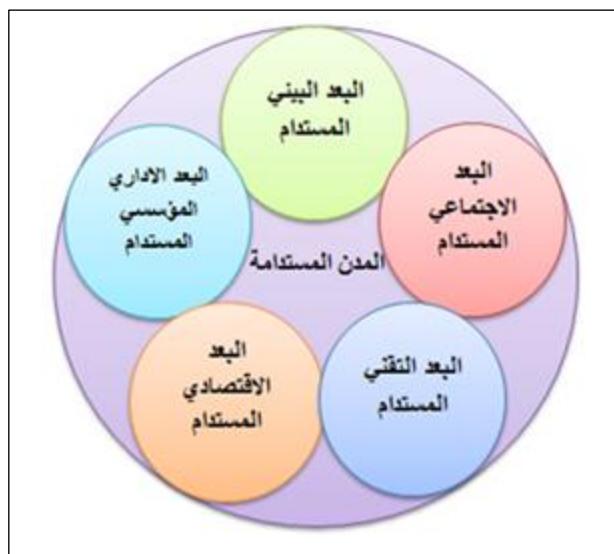
٤. بعد المؤسسي للاستدامة

رغم ان الابعاد الثلاثة الاولى تعتبر هي الابعاد الرئيسية للتنمية الحضرية المستدامة والتي يجمع عليها جميع الاطراف الا ان بعد المؤسسي يعتبر الكثيرون بعدها مهما لابد من الوقوف عليه، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال برامج يديرها افراد ومؤسسات مؤهلة لذلك، لن تستطيع الدول ولا المجتمعات من تحقيق تنمية مستدامة في مناطقها الحضرية.

٥. بعد التقني للاستدامة

قام معهد جوسلين Joslyn الامريكي للمجتمعات المستدامة بتطوير بعدها خامسا يضاف الى ابعاد التنمية المستدامة للمدن والذي يشتمل على استخدام التقنية في التنقل وامكانية الوصول من خلال استخدام انظمة النقل الاكثر تطورا واقل تلوينا وبتكلفه معقولة فضلا عن ان هذا بعد يوفر امكانية التواصل بين السكان والمسؤولين وبباقي فئات المجتمع الاخرى من خلال خدمة المنطقة الكترونيا مما يؤدي بالنتيجة الى توفير الوقت والجهد والكلفة (ميا، ٢٠١٤، ص ٣١).

ولهذا فان امكانية توافر هذه الابعاد في الانظمة التخطيطية لأغلب المجتمعات يتوقف على امكانيات كل مجتمع من النواحي المادية والمنهجية والسياسات التخطيطية المتبعة في اعداد المخططات التي تجسد تلك الابعاد، فضلا عن ان بلوغ التنمية الحضرية المستدامة يحتاج الى متطلبات وادوات ضرورية لابد من توفرها في المنطقة المستهدفة لإيجاد الحلول الممكنة التي توفر حالة من التكامل لتلك الابعاد وتوازنها لضمان ايجاد حالة من التوازن والاستدامة والشكل (٤) يوضح عملية تداخل الابعد الخمسة للتنمية الحضرية المستدامة.



الشكل (4) يبين تداخل ابعاد التنمية الحضرية المستدامة

المصدر: ميا، صفاء سلطان، "تطوير منهجية اعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية (دراسة حالة مدينة اللاذقية)", اطروحة دكتوراه مجلس كلية الهندسة المعماري-قسم التخطيط والتنمية-جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ٣٠.

١-٤-٣ أدوات تحقيق التنمية الحضرية المستدامة:

١. دور التمويل في تحقيق تنمية حضرية مستدامة

تضمن تقرير مؤتمر المؤئل الثاني للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام ١٩٩٦ عدداً من المؤشرات لأحد أهم موارد نجاح التنمية الحضرية المستدامة وهو مورد التمويل، حيث ذكر التقرير تحت البند السادس منه (الموارد المالية والاقتصاديات المحلية)، حيث تسعى السلطات المحلية إلى توفيرها ويمكن تلخيصها بالآتي (تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤتمر المؤئل الثاني، ١٩٩٦، ص ١٤٨ - ١٥١):-



١. تمويل مشاريع تنمية المستوطنات بصورة رئيسية من مصادر محلية، فضلاً عن توفير تمويل الإضافي من مصادر دولية من خلال المشاريع الاستثمارية.
٢. ان تحسينات التنمية الاقتصادية، والممارسات المالية السليمة والقدرة على تحشيد الموارد المحلية والاهتمام بآليات ضبط الإنفاق وإدارة الميزانيات بأسلوب يقسم بالكفاءة، تمثل التأثير الأعظم على القاعدة المالية التي تتطلب منها التنمية المستدامة للمناطق الحضرية.
٣. العمل على ابتكار نظم على المستويين الوطني والمحلي لتمويل مستقبل التنمية الحضرية وادامة قدرة المدن الاقتصادية من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
٤. سعي الحكومات بما فيها المحلية الى توفير إطار عمل يهدف الى الآتي :-
 - أ. تعزيز قدرة السلطات على جذب الاستثمارات حسب الحاجة.
 - ب. اعتماد سياسة اقتصادية تشجع على الادخار وامكانية استخدامه في تنمية الاسكان والهيكل الرئيسي.
 - ت. تنمية مصادر الإيرادات الوطنية والمحالية بأسلوب منصف وكفؤ مع وضع ضوابط للمعاقبة على الاضرار البيئية الناتجة عن نشاطات الانتاج والاستهلاك.
 - ث. وضع نظام متكامل يسعى من خلاله الى استرداد تكاليف الخدمات الحضرية.
 - ج. تشجيع الشراكات الطوعية بين القطاع الخاص والمجتمع ومساهمة هذه الشراكة في تشغيل وبناء المناطق الحضراء والمفتوحة والخدمات الأخرى التي تميز بالاهتمام بأوضاع الجنسين، وتمكين المرأة، وتلبية متطلبات المجموعات المهمشة.
 - ح. تسهيل دور السلطة المحلية في اقامة شراكات متعددة مع القطاع الخاص والقطاع الطوعي والمجتمعي ومع القطاع التعاوني ومع المؤسسات المتخصصة في مجال تنمية المشاريع المحلية.
 - خ. وضع التدابير والآليات التي تضمن وجود نظام مسائلة مالية شفاف.
 - د. جذب الاستثمارات في القطاعين الخاص والمجتمعي نحو التنمية الحضرية.



٢. الاطراف المساهمة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة ولغرض تحقيق تنمية حضرية مستدامة كان لابد من التعرف على الاطراف المساهمة في هذه العملية وهي كالآتي (سيد، هبة وآخرون، ٢٠٠٥ . ص ٤٧):-

- الحكومة المركزية
- الحكومة المحلية المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص
- المنظمات والجمعيات الأهلية
- القيادات الشعبية والأهلية
- الجهات المانحة

٣. دور الأرض كمورد في تحقيق تنمية حضرية مستدامة تعتبر الأرض بحد ذاتها سلعة ذات حدود ثابتة وغير قابلة للنقل، غير إن قيمتها تعتمد على العديد من العوامل المنظورة وغير المنظورة ومنها(البغدادي، ١٩٩٩ ، ص ٤٣):-

١. امكانية توفرها
 ٢. الموقع بالنسبة للمناطق المرغوبة
 ٣. معدل الزيادة السكانية
 ٤. نوعية الاستعمال
 ٥. إمكانية الوصول
 ٦. توزيع درجة الأفضلية والمنافسة في الاستثمار
٤. دور التخطيط في تحقيق تنمية حضرية مستدامة

وحيث ان التخطيط هو عملية "تغيير اجتماعي لتجيئه طاقات المجتمع وموارده واستثمارها من خلال مجموعة من القرارات الرشيدة، لذلك كان لابد من وضع اطار مفاهيمي من شأنه توجيه المخطط ومجتمعه لإعداد وتنفيذ



الخطة، مفترضاً بالأساس ان التخطيط يعمل تحت ظروف معقدة خلال مراحل صنع القرار يعكس لعبة عالية المخاطر يحاول اطرافها الحصول على قرارات تخدم مصالهم الخاصة، وينبغي للاطار المفاهيمي هذا ان يوجه المجتمع ل القيام بعدة مهام يمكن تلخيصها بالاتي (Berke, et al, 2006,p3):-

أ. تحديد اغراض وفئات المصالح التي لها ارتباط في عملية تنمية الارضي والاهتمام بأغراضها.

ب. وضع برنامج يدمج البيانات المجتمعية مع عملية تخطيط بشكل تعاوني تهدف الى وضع خطط تقوم على اساس توافق الآراء من اجل تحقيق مستقبل مستدام.

ت. رصد وتقييم مدى نجاح النتائج المتحققة في تنمية الارضي نحو الاستدامة.

٥. دور الاوقاف الاسلامية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

ان النظرة المتمحصة في مضمون نظام الوقف الاسلامي سواءاً من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشؤها والجوانب المالية التي يعتمد عليها الوقف والجهات المستهدفة من وراء ذلك، ومن حيث ما ينبع عنها من مؤسسات وانشطة وبرامج تستهدف مختلف اطراف العملية الوقفية واهدافها، تجعل من العلاقة بين نظام الوقف الاسلامي وبين التنمية المستدامة في المناطق الحضرية امراً لازماً وحتمياً(ملاوي, ٢٠٠٩، ص ١٤)، وحيث ان الوقف الاسلامي كان يهدف الى تحقق التكافل والتضامن بين الطبقات المختلفة من المجتمع من خلال تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية لذلك المجتمع، فضلاً عن ان مبدأ المساواة بين الازمنة وانصاف الاجيال هو مبدأ ثابت من مبادئ الوقف الاسلامي كما انه مبدأ لصيق بالتنمية المستدامة فإنه يؤشر بصورة لا تقبل الجدل على مدى تجذر العلاقة بين الوقف الاسلامي وبين التنمية المستدامة (صالح، وعمارة، ٢٠١٤، ص ١٥٨)، وقد تطرق البحث الى مجموعة من التجارب العربية والاقليمية تبين دور الوقف الاسلامي في التنمية الحضرية المستدامة.



١- الاستنتاجات:

١. ان ضمان تحقق مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مشاريع القطاعات مؤشر واقعي لتعظيم موارد المدينة.
٢. تختلف المدن المقدسة (المدن الدينية) عن المدن الاسلامية باحتواها على المرقد المقدس مما يتطلب الاهتمام بها وبمتطلباتها من الجانب التخطيطي.
٣. التنمية الحضرية المستدامة هي تلك العمليات التي تطأ على المنطقة الحضرية لأحداث تغييراً جوهرياً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية تعكس على بنيتها المكانية بأسلوب مستدام.
٤. من خلال التجارب وسياسات النظام الاسلامي يتبيّن انه يحقق مبادئ التنمية المستدامة للمناطق الحضرية بكافة حماورها من خلال دوره الواضح في تنمية المدينة وتمويل المشاريع الاستثمارية بما تتطلبه عملية التنمية الحضرية المستدامة.
٥. انعكس تنوّع مشاريع العتّبات المقدسة ايجاباً على أضفاف طابع معين من الامن والامان في المدن المقدسة.
٦. للمدن المقدسة (مدن الزائرين) مستويات مختلفة للتنمية على المستوى الحضري يحددها وجود العتّبات المقدسة تختلف عن المدن المجاورة من حيث مرحلة تطورها.
٧. يعدّ وجود العتّبات المقدسة من حيث عنصر الثقة عاملاً ايجابياً فعالاً في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

٢- التوصيات:

١. حاجة العتّبات بالتوافق مع الدوائر الحكومية المختصة الى تبني استثمارات ومشاريع اكثر تخصصاً وتطوراً تحت اطار التنمية الحضرية المستدامة.
٢. الحاجة الى ايجاد نظام رقابة ومتابعة للمشاريع المنفذة من قبل العتّبات المقدسة يتاسب مع النظام المتبّع من قبلها من خلال عملية سن القوانين والتشريعات الالزمه لذلك.

٣. حاجة العتبات المقدسة الى وضع خطط وبرامج تساهم في رفع المستوى المعرفي في جانب التوعية البيئية فضلا عن ايجاد الحلول الالزمه لتقليل مصادر الازعاج التي تسبب بها المشاريع المنفذة داخل المدينة.
٤. العمل على ادخال العتبات المقدسة كشريك فعال في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في محافظة كربلاء لضمان حصول تعظيم لموارد المدينة والعتبات في الوقت نفسه.
٥. اعتماد انماط حضرية اكثر استدامة من قبل العتبات المقدسة لأستيعاب الزيادة في اعداد الزائرين والساكنين على السواء من خلال توجيه عملية التنمية والتطوير نحو الاستعمال المختلط للأرض بصورة اوسع.

١-٧ المراجع:

١. بكري, كامل, واحمد مندور, واحمد رمضان, "الموارد الاقتصادية", الدار الجامعية, بيروت, ١٩٨٩ .
٢. طه, حسن, "الموارد في عالم متغير", نشرة الجمعية الجغرافية الكويتية, العدد ٣٠, ١٩٨١ .
٣. حمد بن محمد آل الشيخ, "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية", العبيكان للنشر والتوزيع- الرياض, ط١, ٢٠٠٧ .
4. Johnston, R.J., environmental Problems: Nature, Economy and State, London, Belhaven Press, 1992.
٥. المعموري, علي محمد ثليل, "التخطيط الشامل لعملية التدقيق", مجلة القاسمية للعلوم الادارية والاقتصادية, مجلد ٨, العدد ٨, ٢٠٠٦ .
٦. العذاري, سراء, "التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد", رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية قسم الجغرافية, جامعة الكوفة, ٢٠١٦ .
٧. الكردي, محمود صالح, "التخطيط للتنمية الاجتماعية", دائرة المعارف, مصر, ١٩٧٧ .
٨. الجوهرى هناء, "دراسات تطبيقية في التنمية الحضري", مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ٢٠٠٨ .
٩. فؤاد بن غضبان, "المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام", مطبعة دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان, الطبعة الاولى, ٢٠١٤ .
١٠. فرانك بورياك, ترجمة ايمان محمد منير, فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية, دار جامعة الملك سعود للترجمة, ٢٠١٨ .

١١. غنيم عثمان محمد و ابو زنط ماجدة, "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطييها و أدوات قياسها, دار الصفاء للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, ٢٠١٠.
١٢. رولا ابراهيم نعيم, "المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية", رسالة ماجستير مقدمة مجلس كلية الآداب-قسم الجغرافية-جامعة الاسلامية في غزة, ٢٠١٨.
١٣. مينا، صفاء سلطان, "تطوير منهجية اعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية(دراسة حالة مدينة اللاذقية)", اطروحة دكتوراه مجلس كلية الهندسة المعماري-قسم التخطيط والتنمية-جامعة دمشق, ٢٠١٤.
١٤. دبيب، ريدة، وسلامان مهنا, "التخطيط من أجل التنمية المستدامة", بحث منشور مستقل من اطروحة دكتوراه, مجلة جامعة دمشق الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٩.
١٥. تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤتمر المؤئل الثاني، اسطنبول، ١٩٩٦.
١٦. سيد، هبة وآخرون، ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية، المؤتمر المعماري الدولي الخامس: الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، جامعة أسيوط، ٢٠٠٥م.
١٧. البغدادي، عبد الصاحب ناجي رشيد، الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف، أطروحة دكتوراه، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٤٣.
18. Berke, et al, "Urban land use planning", 5th ed, Chicago: University of Illinois Press, 2006, p3.
١٩. ملاوي، احمد ابراهيم, "دور الوقف في التنمية المستدامة", بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للأوقاف، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.
٢٠. صالحی، صالح بن عمارة، "الوقف الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف", بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد ١، ٢٠١٤.

